قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩٤

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومتى

جمهورية مصر العربية وجمهورية مالطة

والموقعة فى مالطة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

ووفق على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مالطة والموقعة فى مالطة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤١٥ هـ

(الموافق ٩ أغسطس سنة ١٩٩٤ م)

حســنى مبــارك

اتفـاقية

التعاون الاقتصادى والفنى

بـــين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مالطة (والمشار إليهما هنا بالطرفين المتعاقدين) آخذين فى الاعتبار علاقات الصداقة التقليدية القائمة بين بلديهما وشعبيهما .

ورغبة فى تقوية وتنمية علاقات الصداقة على أساس من المساواة والمصلحة المشتركة.

وإدراكا للفوائد التى يمكن أن يحققها كل من البلدين من التعاون الوثيق فى مجالات التعاون الاقتصادى والفنى .

وآخذين فى الاعتبار رغبتهما فى تحقيق هذا التعاون وفقا لتشريعاتهما الداخلية والالتزامات المترتبة على القانون الدولى والتزاماتهما الدولية .

قد اتفقا على ما يلى :

مـــادة (١)

يبذل الطرفان المتعاقدان كل الجهود لتيسير وتنمية التعاون الاقتصادى والفنى والفنى بين البلدين والتى تساهم فى تنمية اقتصادياتهما .

مـــادة (٢)

يغطى التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين بصفة عامة مجالات التجارة والصناعة والسياحة والنقل والمواصلات والأشغال العامة والنقل البحرى وبناء السفن وصيد الأسماك والمجالات الأخرى التى يتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين آخذين فى الحسبان المزايا النسبية وكذا الإمكانيات المتاحة فى كلا البلدين .

مـــادة (٣)

يتخذ الطرفان المتعاقدان كل الوسائل المناسبة والضرورية لتنمية التعاون الفنى بين البلدين عن طريق التدريب وتبادل الأفراد المتخصصين والخبراء الفنيين وكذلك تبادل المعلومات العلمية والفنية فى مختلف المجالات .

مـــادة (٤)

على أساس الاتفاق الحالى يبرم الطرفان المتعاقدان فى حالة الضرورة اتفاقيات محددة حول أوجه التعاون المنصوص عليه فى المواد السابقة ، وكذا بخصوص مشروعات محددة يتفق عليها بين البلدين .

مـــادة (٥)

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون الاقتصادى والفنى بين رعايا كلا البلدين (بما فى ذلك الأشخاص المعنوية) وفقا للقوانين والقواعد السارية فى البلدين .

مـــادة (٦)

يقوم الطرفان المتعاقدان - بقدر الإمكان - كل فى إطار تشريعاته وحدود سيادته الإقليمية ، بتشجيع استثمار رؤوس الأموال والتجارة الخاصة بالأفراد والشركات التابعة للطرف المتعاقد الاخر ، وفى هذا الإطار سيشجعان تبادل الزيارات والوفود والبعثات واشتراكهما فى الأسواق والمعارض الدولية التى تقام على أراضيهما .

مـــادة (٧)

يقوم الطرفان بتيسير وتنمية تبادل الخبراء والخبرة فى ميدان السياحة وكافة المجالات الاقتصادية الأخرى .

مـــادة (٨)

يوافق الطرفان المتعاقدان على إنشاء لجنة وزارية مشتركة بغرض تيسير تنفيذ هذا الاتفاق ولإيجاد الطـــرق والوسـائل المناسبة لزيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين البلدين .

وتجتمع اللجنة المشتركة بانتظام مرة واحدة سنويا على الأقل فى فاليتا والقاهرة بالتناوب وللجنة أن تنشئ أى لجان فرعية تراها ضرورية لإنجاز مهامها .

مـــادة (٩)

يسرى الاتفاق الحالى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ ، وبانتهاء سريان الفترة المشار إليها ، سوف تتجدد صلاحيته تلقائيا لفترات أخرى كل منها خمس سنوات إلا إذا أعلن أحد الطرفين المتعاقدين كتابة رغبته فى إنهاء العمل بهذا الاتفاق قبل سنة من انتهاء فترة صلاحيته .

وإن انهاء العمل بهذا الاتفاق لايعنى إلغاء الاتفاقات المعقودة فى إطار المادة الرابعة من هذا الاتفاق إلا إذا نص على ذلك فى إعلان النية فى إلغاء هذا الاتفاق .

مـــادة (١٠)

يبدأ سريان هذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقا للإجراءات القانونية فى كلا البلدين .

وقد تم توقيع هذا الاتفاق فى إطار التفويض الصادر من السلطات المختصة فى كلا البلدين .

حرر فى القاهرة فى ٢٠ مارس ١٩٩٤ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة	**عن حكومة**
جمهورية مصر العربية	**مالطـــة**
دكتور / يوسف بطرس غالى	**دكتور / جيدو دى ماركو**
وزير الدولة بمجلس الوزراء	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
لشئون التعاون الدولى	

قـــرار

وزير الخارجيـ

رقم ٢١ لسنة ١٩٩٥

ا زير الخارجية

بعـد الاطـلاع علـى قرار السـيد / رئيس الجمهورية رقم ٢٤١ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٨/١ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى مهورية مصر العربية ومالطا ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٤/٨/٩ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومالطا ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢٠

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٥/٢/٧

صدر بتاريخ ١٩٩٥/٣/١٣

وزير الخارجية

عمرو موسى